

**كلمة الإسكوا المقترحة في الجلسة الافتتاحية لمشروع بناء المرونة الاقتصادية الحضرية  
ودور المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية في المنطقة العربية  
بتاريخ 2022/04/21**

• صباح الخير،

سعادة الدكتور عرفان علي، مدير المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية UN- HABITAT،

السيدات والسادة الحضور الكريم من الحكومات الوطنية والمحلية وخبراء التنمية المستدامة وممثلو المجتمع المدني والخبراء الفنيين الأكاديميين وممثلو القطاع الخاص وكافة أصحاب المصلحة المعنيين بالتخطيط الحضري من مختلف أنحاء المنطقة العربية.

أحييكم جميعا وأشكركم على اهتمامكم وحضوركم لهذه الندوة.

يسعدني أن أكون بينكم اليوم ممثلة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، لاستكشاف دور المدن الذكية المستدامة والحلول الرقمية الذكية في تحقيق المرونة الحضرية في المنطقة العربية، وكذلك استعراض مخرجات المشروع العالمي "بناء المرونة الاقتصادية الحضرية أثناء وبعد جائحة كوفيد-19". والذي قامت الاسكوا بتنفيذه في المنطقة العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

وتأتي هذه الندوة ضمن الجهود الرامية الى رفع كفاءة إدارات المدن لتمكينها من القيام بدورها في تقديم الخدمات لسكانها والمساهمة في ذات الوقت في تحقيق التنمية المستدامة.

• إن المنطقة العربية هي من أكثر المناطق تحضرًا في العالم، حيث يعيش اليوم أكثر من نصف سكانها في المدن، ومن المتوقع ان تصل هذه النسبة الى حوالي 70 % بحلول 2050. لذا فانه من الضروري جدا تكريس جل الاهتمام لفهم وتطبيق مبادئ الاستدامة والمرونة في المدن العربية، حتى تصبح هذه المدن قابلة للحياة وتحمي مواردها للأجيال القادمة. وبالرغم من ان مفهوم المرونة الحضرية والمرونة الاقتصادية هي مفاهيم حديثة نسبيا، الا انها تأتي في صميم تركيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكذلك الخطة الحضرية الجديدة.

وقد جاءت جائحة الكوفيد 19 وظهرت مدى هشاشة الأنظمة المعمول فيها حاليا في معظم انحاء العالم، وقد ظهر وبشكل واضح ان الفئات الهشة والمهمشة أصبحت أكثر هشاشة، وكذلك برز بشكل واضح اهمية البيئة الحضرية المبنية وتوفير السكن اللائق والمناسب وتوفير الأماكن العامة، على نوعية حياة الانسان في المدينة.

• حيث ان جائحة الكوفيد 19 لم تكن مجرد أزمة صحية، تسببت في العدد الكبير من الوفيات والضغط على القطاع الطبي في البلدان، الا انها أيضا أزمة اجتماعية واقتصادية كشفت عن مواطن ضعف خطيرة في المؤسسات والمجتمعات والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في المنطقة العربية. إن تأثير الجائحة على التنمية في المنطقة لهو متعدد الأبعاد. وقد مارست عمليات الإغلاق الواسعة النطاق ضغوطا كبيرة على الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ففي عام 2020، انكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 4.3 في المائة، والاقتصاد في المنطقة العربية بنسبة 4.8 في المائة. ، وقد أثرت التدابير التي اتخذت خلال الجائحة على الوضع الاقتصادي والمالي للبلدان العربية وأدت إلى انخفاض هائل في ناتجها المحلي الإجمالي، و الإيرادات الضريبية وارتفاع مستويات الدين الى حدود غير مسبوقة. وقد سلطت الجائحة الضوء بوضوح على الحاجة إلى المرونة الاقتصادية، ولا سيما المرونة الاقتصادية الحضرية، لأن المدن هي مراكز رئيسية للنشاط الاقتصادي.

هذا بالإضافة الى التحديات الأخرى المتعلقة بضمان حق الأطفال في التعليم مثل اغلاق المدارس والتحول الى التعليم الالكتروني وعدم توفر الانترنت وأجهزة الكمبيوتر لدى فئة كبيرة من الأطفال، الامر الذي يهدد مستقبل جيلاً كاملاً لم يتمكن خلال الجائحة من الحصول على التعليم بشكل لائق .

لذا فقد قامت الاسكوا بالتعاون مع الموئل بتنفيذ مشروع بناء المرونة الاقتصادية الحضرية خلال وبعد جائحة الكوفيد 19 ، من اجل مساعدة المدن على التعافي بشكل افضل ، وفي ذات الوقت بناء المرونة الاقتصادية الحضرية لضمان ان تتمكن من مواجهة الازمات و الكوارث في حال حدوثها في المستقبل .

• حيث يتم تنفيذ هذا المشروع في 16 مدينة عالمية، ثلاث منها في المنطقة العربية، لكل منها تجربتها الخاصة، التي تعتمد على نظام الحوكمة الحضرية والحوكمة الاقتصادية ومستويات وآليات الحوار بين هذه الأنظمة ومدى فعاليتها، حيث تم من خلال هذا المشروع تطوير وتطبيق آلية لقياس أداء المدينة خلال الجائحة ومدى قدرة أنظمتها على العمل بفعالية تحت الظروف الطارئة وغير الاعتيادية، وذلك لمساعدة المدن على فهم نقاط القوة والضعف في ترتيباتها المؤسسية والتشغيلية.

• وبعد التقييم والتشاور مع الخبراء وأصحاب المصلحة فقد تم اعداد خطط التعافي الخاصة بكل مدينة تركز على الرؤيا المشتركة التي تم وضعها لمستقبل المدينة، وقد ركزت خطط التعافي على عدد من المحاور الرئيسية والضرورية لبناء المرونة الاقتصادية، ومن أهمها:

- تنوع الاقتصاد المحلي من خلال إعادة تقييم نقاط القوة والنجاحات الفريدة للمدن واستكشاف القطاعات التي قد تكون غير مستخدمة.
- تصميم استراتيجيات للإصلاحات التعليمية والتدريبية لتحسين مهارات وإنتاجية القوى العاملة.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمشاركة العامة في عمليات الحوكمة الاقتصادية وتطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية.
- تشجيع الحلول المبتكرة لتلبية احتياجات تمويل البنية التحتية من خلال الشراكات مع القطاع الخاص وتطوير المحفظة الاستثمارية للبلديات وتعزيز قدرتها على زيادة إيراداتها الذاتية
- التركيز بشكل استراتيجي على تحسين مرونة المدينة واستدامتها وتبني مفاهيم الاقتصاد الأخضر.

وندوتنا اليوم تهدف إلى مشاركة اهم نتائج هذا المشروع في المنطقة العربية من اجل الاستفادة وتعميم هذه الخبرات على المدن الأخرى، و تعزيز قدرات الإدارات المحلية والوطنية على مفهوم المرونة الاقتصادية الحضرية وكيفية توظيف الحلول الرقمية الذكية لتعزيز المرونة الحضرية.

في النهاية أشكركم على مشاركتكم وأتمنى لكم الاستفادة مما سيتم عرضه اليوم.